African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 5, 2025
Page No: 158-179
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**
عدد خاص: المؤتمر الأكاديمي الدولي في العلوم الاجتماعية والتربوية 2025

Municipal elections as a tool for promoting stability: A case study of post-2011 Libya

Ismail Dawibi *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya

الانتخابات البلدية كأداة لتعزيز الاستقرار: دراسة حالة ليبيا بعد 2011

أ. إسماعيل فرج الذويبي *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الإسلامية الأسمرية، زليتن، ليبيا

*Corresponding author: ismaildawibi@gmail.com

Received: May 14, 2025	Accepted: September 05, 2025	Published: October 09, 2025

Abstract:
This study aims to analyze the role of municipal elections as a tool for promoting political and social stability in post-2011 Libya, given the repeated failure of parliamentary elections to achieve the desired stability. The study employs a methodology that analyzes official data issued by the High National Elections Commission, international reports from the United Nations and the United Nations Development Programme, as well as statements from local and international decision-makers. The study's key findings include: identifying the main factors for the success of municipal elections, namely transparency, decentralization, and international support; and analyzing the impact of community participation on improving the quality of services provided to citizens. The study concludes that strengthening the municipal experience and adopting an effective local governance model is essential for restoring trust between citizens and the state and building sustainable stability in Libya.

Keywords: Municipal elections, promoting stability, electoral data, citizen and state, decentralization.

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الانتخابات البلدية كأداة لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا في مرحلة ما بعد 2011، وذلك في ظل فشل الانتخابات البرلمانية المتكرر في تحقيق الاستقرار المنشود، تعتمد الدراسة على منهجية تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن المفوضية العليا للانتخابات، والتقارير الدولية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى تصريحات صناع القرار المحليين والدوليين، أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تحديد العوامل الرئيسية لنجاح الانتخابات البلدية المتمثلة في الشفافية، واللامركزية، والدعم الدولي، وتحليل أثر المشاركة المجتمعية في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، تخلص الدراسة إلى أن تعزيز التجربة البلدية وتبني نموذج الحكم المحلي الفعال يشكل مدخلاً أساسياً لاستعادة الثقة بين المواطن والدولة وبناء استقرار مستدام في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات البلدية، تعزيز الاستقرار، البيانات الانتخابية، المواطن والدولة، اللامركزية.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة: شهدت ليبيا تحولاً جذرياً في مشهدها السياسي بعد عام 2011 أدى إلى حالة من الفراغ الأمني والسياسي وانهيار العقد الاجتماعي التقليدي، في هذا السياق برزت الانتخابات البلدية كآلية واعدة لتعزيز الاستقرار من القاعدة وبديل عملي عن الانتخابات الوطنية المتعثرة، تبحث هذه الدراسة في إمكانية أن تكون الانتخابات البلدية أداة فعالة لتحقيق الاستقرار، مع التركيز على تحليل: البيانات الرسمية للمفوضية العليا للانتخابات، والبيانات المحلية في بلديات مثل مصراتة وزليتن، بالإضافة إلى تقارير وتقييمات المنظمات الدولية كبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتسعى الدراسة من خلال هذا التحليل إلى تقديم رؤية واضحة حول دور الحكم المحلي في إعادة بناء الثقة والاستقرار.

إشكالية البحث: كيف يمكن للانتخابات البلدية في ليبيا أن تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المنشود، في ظل فشل الانتخابات البرلمانية المتكرر، استنادًا إلى البيانات الرسمية والدولية والمعطيات الراهنة؟

الفرضية: يمكن للانتخابات البلدية في حال تنفيذها بشفافية ونزاهة وفقًا للمعايير الدولية ودعم استقلاليتها، أن تعزز الاستقرار في ليبيا من خلال: تحسين المشاركة الشعبية الفاعلة، وإعادة بناء جسور الثقة بين المواطن والسلطة المحلية، وتحقيق إنجازات ملموسة في تقديم الخدمات الأساسية، كما تُظهر ذلك التجارب الناجحة في بعض البلديات والتقارير الدولية.

الأهداف:

1. تحليل دور الانتخابات البلدية في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا بعد 2011.
2. تقييم تأثير فشل الانتخابات البرلمانية على ديناميكيات المشاركة والفاعلية في الانتخابات البلدية.
3. استكشاف طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة كما تعكسها وتشكلها ممارسات الانتخابات البلدية.
4. تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين العملية الانتخابية ودعم تعزيز الاستقرار .

أهمية البحث:

1. تسليط الضوء على نموذج الحكم المحلي كبديل عملي للتغيير في سياق سياسي مركزي معقد ومتعثر.
2. تقديم رؤى تحليلية جديدة حول سبل تعزيز الاستقرار في ليبيا لتمكين المشاركة الشعبية المحلية.
3. تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات بهدف تحسين العملية الانتخابية للبلديات.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالانتخابات البلدية في ليبيا، ويتحقق ذلك عبر:

تحليل الوثائق: مراجعة التقارير الرسمية الصادرة عن المفوضية العليا للانتخابات والهيئات الدولية.

تحليل المضمون: دراسة الخطابات والبيانات الرسمية لصناع القرار الليبيين والدوليين.

الدراسات السابقة: الاستفادة من الأدبيات والأبحاث الأكاديمية ذات الصلة لتوفير الإطار النظري والسياقي.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: تركز الدراسة على الفترة التي أعقبت عام 2011.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على السياق الليبي والتجارب المحلية.

الحدود الموضوعية: التركيز على الانتخابات البلدية وتأثيرها على الاستقرار، مع عدم الخوض بشكل مفصل في كافة تعقيدات المشهد السياسي الليبي.

دراسات سابقة:

1. دراسة الاسكوا (2024): الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027 تركز الاستراتيجية على معالجة الفساد المستشري وغياب الشفافية والمساءلة في ليبيا بإصلاحات مؤسسية

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقانونية، تقترح كحل أساسي تعزيز اللامركزية وتعديل الدستور لتوزيع أكثر توازنًا للسلطات والموارد بين المركز والمحليات، تهدف هذه الرؤية إلى تمكين المجتمعات المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية.
2. دراسة خريجي واللوح (2024): آفاق الحكم المحلي في ليبيا تسلط الدراسة الضوء على الإرث التاريخي للحكم المركزي المطلق في ليبيا والذي قمع أي شكل من أشكال التمثيل المحلي، مما أدى إلى تفكك العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتؤكد أن الانتخابات البلدية تمثل نقطة تحول نحو بناء شرعية محلية، لكنها تواجه تحديات قانونية وهيكلية كبيرة، تخلص إلى أن نجاحها رهين بتبني إطار قانوني واضح يضمن استقلالية حقيقية للبلديات.

المبحث الأول

الإطار النظري والتاريخي للانتخابات البلدية في ليبيا

يأتي هذا المبحث لدراسة الإطار النظري والتاريخي للانتخابات المحلية في ليبيا من خلال تسليط الضوء على دورها كأداة داعمة للتغيير السياسي والاجتماعي وتحقيق الاستقرار، حيث يتناول مفهوم الانتخابات كطريق بين إرادة المواطن ومؤسسات الحكم وكيف تساهم في تحقيق المشاركة الشعبية والشرعية والمساءلة المحلية، كما يستكشف العلاقة الجوهرية بين الممارسة الانتخابية والاستقرار السياسي من خلال تعزيز الشرعية وتخفيف حدة الصراعات وبناء المؤسسات، وأخيراً يتتبع التطور التاريخي للانتخابات البلدية في ليبيا منذ مرحلة غياب الديمقراطية المحلية قبل 2011 مروراً بالتجارب الأولى بعد الثورة وتحديات مرحلة الصراع وصولاً إلى جهود إعادة الإطلاق في السنوات الأخيرة، ليخلص إلى بيان إمكانيات هذا النموذج وتحدياته في الواقع الليبي المعقد.

المحور الأول: مفهوم الانتخابات كأداة للتغيير:

تُمثل الانتخابات آليةً أساسيةً في الأنظمة السياسية الحديثة لتحقيق التغيير المجتمعي والسياسي، حيث تعمل كجسر بين إرادة المواطن ومؤسسات الحكم، حيث يوضح مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الأمم المتحدة 2022 بأنها:
"تكمن الانتخابات في صلب الديمقراطية وتظل الوسيلة الأولية التي من خلالها يمارس الأفراد حقهم في المشاركة في الشؤون العامة". (مكتب المفوض السامي، 2022 ص1)
عملية الانتخابات تسمح للمواطنين اختيار ناخبيهم بحرية ونزاهة والاسهام في تحقيق التمثيل السياسي والمساءلة العادلة بين افراد المجتمع، في السياق الليبي تُعد الانتخابات البلدية أداةً حيويةً للتغيير لعدة أسباب:

1. الانتخابات كآلية لتعزيز المشاركة الشعبية:

تشير التجربة الديمقراطية إلى أن الانتخابات المحلية تُعزز المشاركة الفاعلة للمواطنين في صنع القرار، مقارنةً بالانتخابات الوطنية التي غالبًا ما تُهيمن عليها النخب، يؤكد تقرير الحوكمة في المنطقة العربية الإسكوا 2024 على أن:
"أهمية ضمان وتعزيز مشاركةً الجمهور وجعل المجتمع قائما على المساواة ومنصفًا قدر الإمكان، وتمكين الأشخاص المهمشين تاريخيا من عملية صنع القرار، عن طريق إعطاء أدوار قيادية للمرأة، وجعل الاقتصاد نظامً أقل عدوانية، وتعزيز نظم التبادل العادل وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة." (الأسكوا،2024 ص46)
في ليبيا حيث تضعف الثقة في المؤسسات المركزية تُشكل الانتخابات البلدية قناةً بديلةً لتفعيل دور المجتمع.

2. الانتخابات كأداة لبناء الاستقرار:

تربط الأدبيات السياسية بين الانتخابات المحلية والاستقرار عبر تعزيز اللامركزية وتوزيع السلطة، وأن الانتخابات المحلية تخفف من التوتر السياسي عبر تغيير الصراعات من المستوى الوطني إلى الدرجة المحلية، حيث تكون التوترات أكثر واقعيةً وقابلةً للحل، وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009 فإن:
"حينما تُجرى الانتخابات بمصداقية فإنها تمنح الحكومة صبغة شرعية نابعة من موافقة الشعب، وهو ما يرتقي بقدرة الدولة على ضمان أمن المجتمع من خلال سلطة شرعية تعمل في ظل سيادة القانون وعلى تحسين مستويات التنمية البشرية بالإدارة الفاعلة." (الانتخابات ومنع نشوب النزاعات UN، 2009 ص1)

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في ليبيا يمكن أن تُسهم الانتخابات البلدية في تخفيف حدة الانقسامات من خلال إشراك المجتمعات في حل مشكلاتها مباشرة بعيدا عن النخب والسياسيين.

3. الانتخابات كوسيلة لتعزيز الشرعية والثقة:

وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير الانتخابات ومنع نشوب النزاعات 2009 فإن: "تُقدم العمليات الانتخابية عندما تكون ناجحة سبلاً لتوجيه النزاع الاجتماعي نحو حوار بنَّاء قائم على الاحترام وقواعد مشتركة لاختيار الممثلين الموثوقين عن الشعب ممن يستطيعون شغل مناصب في السلطة التنفيذية والتشريعية وغيرها من المؤسسات." (الانتخابات ومنع نشوب النزاعات UN، 2009 ص1)

الانتخابات النزيهة تساهم في تعزيز شرعية الحكومات خاصة التي في البيئات الهشة باعتبارها تُظهر استجابة النظام لمطالب المواطنين، أما في ليبيا حيث فشلت الانتخابات البرلمانية في تحقيق الاستقرار تُقدم الانتخابات البلدية نموذجًا بديلًا لاستعادة الثقة عبر تحقيق إنجازات ملموسة على مستوى الخدمات المحلية.

4. الانتخابات كإطار للمساءلة المحلية:

تُبرز تجربة المحاسبة الاجتماعية أن الانتخابات المحلية تُتيح للمواطنين مراقبة أداء ممثليهم بشكل مباشر. يشير تقرير العدالة الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2012 إلى أن:

"تتضمن العدالة الانتخابية وسائل وآليات تكفل توافق كل عمل أو إجراء أو قرار مع القانون، وتصون التمتع بالحقوق الانتخابية أو تستعيذها، مانحة الناس الذين يعتقدون بأن حقوقهم الانتخابية قد تعرضت للانتهاك، القدرة على تقديم شكوى وإمكانية نظر قضيتهم والحصول على حكم قضائي فيها." (العدالة الانتخابية، 2012 ص1)

المساءلة المحلية تزداد فعاليةً عندما يكون المواطنون قادرين على ربط نتائج الاقتراع بحياتهم اليومية، هذا يُفسر سبب ارتفاع نسب المشاركة في الانتخابات البلدية الليبية مقارنةً بالبرلمانية كما ظهر في بعض البلديات.

الخلاصة: تُظهر الأدبيات أن الانتخابات البلدية عند تطبيقها بشفافية تُشكل أداةً فاعلةً للتغيير السياسي والاجتماعي خاصةً في الدول الهشة مثل ليبيا، عبر تعزيز المشاركة والشرعية والمساءلة يُمكنها أن تُعيد بناء العلاقة بين المواطن والدولة وتُرسي أسس الاستقرار.

المحور الثاني: العلاقة بين الانتخابات والاستقرار السياسي:

تعد الانتخابات أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية والانتقالية على حد سواء، حيث تعمل كآلية لتجديد الشرعية السياسية وتوزيع السلطة بشكل متوازن، في السياق الليبي تُثار تساؤلات حول مدى قدرة الانتخابات البلدية على تعزيز الاستقرار في ظل بيئة سياسية هشة، هذا المحور يستكشف العلاقة الجوهرية بين الانتخابات والاستقرار السياسي من خلال الأبعاد التالية:

1. الانتخابات كآلية لتحقيق الشرعية السياسية:

تشير الأدبيات الكلاسيكية إلى أن الانتخابات الحرة والنزيهة تُعد شرطًا أساسيًا لشرعية الأنظمة السياسية، تؤكد موسوعة ستانفورد للفلسفة 2014 أن: "الدولة التي لا تفرض نظاما اجتماعيا بطريقة مناسبة، مهما كان النظام الاجتماعي عادلا، هي دولة غير شرعية والعكس صحيح، إذ قد تفشل الدولة الشرعية في فرض نظام اجتماعي عادل." (موسوعة ستانفورد للفلسفة، 2014 ص6)

في ليبيا تعاني المؤسسات الوطنية من أزمة شرعية ويمكن للانتخابات البلدية أن تُعزز الثقة في الحكم المحلي مما يُسهم في استقرار أوسع.

2. الانتخابات وتخفيف الصراعات السياسية:

تُظهر الدراسات أن الانتخابات المحلية تُقلل من حدة الصراعات عبر تحويلها إلى قنوات مؤسسية، فالانتخابات تخفض التسلط السياسي وتساهم في توزيع الموارد والسلطة مما يحد من أسباب التوتر، يوضح دليل التحليل والتخطيط والبرمجة التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2009 أن:

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

"الانتخابات لا تسبب العنف بل إن الأسباب الجذرية للنزاع غالباً ما تكمن في القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية الخلافية المتجذرة، وفي توزيع السلطة بين القوى الاجتماعية المختلفة التي تؤثر فيها العملية الانتخابية." (الانتخابات ومنع نشوب النزاعات UN، 2009 ص4)
في ليبيا يمكن أن تُسهم الانتخابات البلدية في تقليل الاحتقان بين المجتمعات المحلية عبر إشراكها في صنع القرار.

3. الانتخابات وبناء المؤسسات:
تُشكِّل الانتخابات الدورية حجر الزاوية في عملية بناء المؤسسات الدولة الحديثة حيث تعمل على ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد من خلال خلق قنوات اتصال مستدامة بين المواطنين وممثليهم، فهي ليست مجرد آلية لاختيار الحكام بل هي أداة لتعزيز شرعية المؤسسات السياسية وضمان استقرارها على المدى الطويل.
"المشاركة الانتخابية تُعزز التماسك الاجتماعي وتُرسي قواعد المساءلة وهي عناصر حاسمة للاستقرار." (Fukuyama, 2004, p58)
يُبرز فوكوياما البُعد الاجتماعي العميق للعملية الانتخابية حيث يرى أنها آلية فاعلة لتعزيز التماسك المجتمعي وبناء الثقة بين مكونات الدولة، كما يُعيد التأكيد على أن المساءلة التي تفرضها الانتخابات الدورية هي الضمانة الحقيقية لاستمرارية المؤسسات واستقرارها وليست مجرد حدث شكلي، في ليبيا تُشكل الانتخابات البلدية فرصةً لبناء مؤسسات محلية فاعلة بدلاً من الاعتماد على هياكل مركزية فاشلة.

4. الانتخابات وإدارة التعددية السياسية:
في المجتمعات ذات التنوع الثقافي والديني والإثني تبرز الانتخابات كآلية حيوية لإدارة الاختلاف وتنظيم التعددية السياسية بشكل سلمي، من خلال تصميمها بعناية يمكن أن تسهم في تحويل الانقسامات العميقة من مصدر للصراع إلى إطار للتنافس البناء يعترف بالجميع ويضمن تمثيلهم.
"النظم الانتخابية التمثيلية تُسهل إدماج الجماعات المهمشة مما يُقلل من مخاطر العنف". Lijphart, 1999, 34)
يؤكد ليبهارت على الدور الحاسم للهندسة الانتخابية في تحقيق الاستقرار مشيراً إلى أن اختيار النظام الانتخابي المناسب ليس قراراً تقنياً فحسب بل هو قرار سياسي بالغ الأهمية، فالنظم التمثيلية العادلة كما يوضح لا تمنح الشرعية للجماعات المهمشة فحسب بل وتدمجها في العملية السياسية مما يجنّب الدولة مخاطر الإقصاء والعنف، في ليبيا حيث تتنازع الهويات المحلية والجهوية قد تُساعد الانتخابات البلدية في تحقيق توازنات سياسية أكثر استدامة.
"التوعية بمركزية المساواة بين الجنسين ومشاركة الأقليات والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة في ممارسة حقوق المشاركة الديمقراطية ودعم الدعوة المدنية وغيرها من الإجراءات الرامية إلى المشاركة الحقيقية للفئات المستبعدة أو المعرضة لخطر محتمل". (مكتب المفوض السامي، 2022 ص5)

الخلاصة: تؤكد الأدبيات أن الانتخابات البلدية يمكن أن تكون حجر زاوية في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا ولكن بشروط أهمها: الشفافية ضمان نزاهة العمليات الانتخابية، اللامركزية تفويض صلاحيات حقيقية للمجالس البلدية، الإدماج ضمان مشاركة جميع الفئات في العملية السياسية، بدون هذه الشروط قد تتحول الانتخابات إلى مجرد إجراء شكلي يُفاقم الأزمة بدلاً من حلها.

المحور الثالث: تاريخ الانتخابات البلدية في ليبيا:
شهدت ليبيا تحولات جذرية في نظام الحكم المحلي بعد عام 2011 حيث انتقلت من نظام مركزي شديد التسلط تحت حكم القذافي إلى محاولات لبناء نظام لامركزي عبر الانتخابات البلدية، يمكن تقسيم التطور التاريخي للانتخابات البلدية في ليبيا إلى المراحل التالية:

1. مرحلة ما قبل 2011: غياب الحكم المحلي الديمقراطي:
خلال فترة حكم معمر القذافي (1969–2011) لم تشهد ليبيا أي انتخابات بلدية حقيقية، كان النظام يعتمد على اللجان الشعبية المعينة من قبل النظام المركزي والتي كانت تفتقر إلى الاستقلالية أو الشرعية الشعبية،

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يُلاحظ أن النظام السابق قمع أي نوع من أنواع التمثيل المحلي، مما أدى إلى تفكك العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني".

"بعد عام 1969 شهد الحكم المحلي العديد من التغييرات وفقا لفكرة الإدارة الشعبية، حيث شهدت هذه الفترة اضطرابات في تنظيم الوحدات الإدارية وتقسيمها بين المحافظات والبلديات والفروع البلدية، كانت السلطات المحلية بجميع أشكالها وأنواعها تخضع لولاء كامل للسلطة المركزية القائمة، التي كانت تمتلك صلاحيات مطلقة لتقسيم المحافظات وتحديد أشكالها والتحكم في حدودها وتعيين المسؤولين عنها." (خريجي واللوح، 2024 ص8)

2. مرحلة الانتقال (2012–2014) التجارب الأولى بعد الثورة:

انطلاقا من عام 2011 جاءت جهود كبيرة لإنشاء المجالس المحلية المنتخبة كمرحلة من عملية الانتقال الديمقراطي عبر قانون 59 لسنة 2012 الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي بخصوص نظام الإدارة المحلية حيث صدرت لائحته التنفيذية في أبريل 2013 وتم إقامة انتخابات بلدية في 2014 وإنشاء 85 مجلسا محليا بإشراف اللجنة المركزية للانتخابات المجالس المحلية، كانت نقطة تحول فاصلة في تاريخ ليبيا ساهمت في تغيير جذري لنظام الحكم المحلي، لكن شاءت الاقدار أن تجد ليبيا نفسها في مواجهة تحديات جمة أشدها الصراعات الاهلية والانقسامات المؤسسية.

" لكن تبقى معظم الخدمات والوظائف ضمن اختصاص الأجهزة والفروع التنفيذية التابعة للوكالات أو المؤسسات الحكومية، بينما لا تتمتع البلديات بأي وظائف، لا سيما في مجالات تخطيط التنمية المحلية ووضع الميزانية أو تعزيز الاقتصادات المحلية، وذلك راجع إلى حد كبير إلى كون الإطار القانوني لا يزال غير مكتمل وغير واضح المعالم." (أطيش والفيتوري، 2021 ص31)

3. مرحلة الصراع (2014–2020) التحديات الأمنية والسياسية:

تعطلت العديد من المجالس البلدية بسبب انقسام المؤسسات الحكومية والاجتماعية الناتجة عن الصراع المسلح بين المناطق الليبية مما أدى إلى ضعف المشاركة المجتمعية في الحياة العامة والانتخابات.

أ. الانقسام السياسي: توقف العملية الانتخابية في بعض المناطق بسبب الصراع والاقتتال بين حكومتي طرابلس وبنغازي وكذلك: "خلق خطاب النخب السياسية المؤجج والداعي إلى الاقتتال والتصعيد نوعا من عدم الرجاء والاحجام عن المشاركة المجتمعية." (الاسكوا رؤية لليبيا، 2021 ص84)

ب. ضعف التمويل: ضعف التمويل للبلديات في ليبيا خلال مرحلة الصراع 2014-2020 نتج عن شح الموارد المالية بسبب انهيار المؤسسات المركزية والفساد، مما حدّ من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية وعزز الإحباط المجتمعي.

ج. الممارسات غير القانونية: " كذلك فإن الممارسات الخارجة عن القانون والاختطاف والحرابة واستهداف النشطاء والحقوقيين في بعض المدن والمناطق من دون تحقيق العدالة والمساءلة، عوامل أدت كلها إلى عزوف كبير عن المشاركة المجتمعية وإلى خلق نوع من السلبية لدى الأغلبية من أبناء الشعب الليبي." (الاسكوا رؤيا لليبيا، 2021 ص84)

4. مرحلة إعادة الإطلاق (2021–2025) جهود الاستقرار النسبي:

شهدت الفترة من 2021 إلى 2025 تحسناً نسبياً في الاستقرار السياسي والأمني في بعض المناطق الليبية، مما مهد الطريق لإعادة إطلاق عملية الانتخابات البلدية بعد سنوات من التعطل والصراع، وقد تميزت هذه المرحلة بدعم دولي مكثف وتركيز على بناء القدرات رغم استمرار التحديات الهيكلية التي تهدد استدامة هذا التقدم.

أ. استئناف العمليات الانتخابية: شهدت هذه الفترة إجراء انتخابات في عشرات البلديات التي إما انتهت ولاية مجالسها أو عانت من شغور في المقاعد، فبحلول نهاية عام 2023: "أُجريت انتخابات جديدة أو تم تجديدها في أكثر من 30 بلدية، بما في ذلك في طرابلس وسبها وغريان، مما سمح للمجالس المحلية باستئناف عملها

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في تقديم الخدمات الأساسي." (UNSMIL, 2023, p. 5) يعكس هذا العدد محاولة جادة لاستعادة زخم الحكم المحلي.

ب. تحسن محدود في المشاركة النسائية: أولت الجهات المنظمة والممولة دولياً اهتماماً خاصاً لتعزيز مشاركة المرأة، وقد أسفرت هذه الجهود عن نتائج محدودة لكنها إيجابية حيث: "شكلت النساء ما يقرب من 15% من إجمالي المرشحين الفائزين في الانتخابات البلدية التي جرت بين 2021 و2023، مما يمثل تقدماً طفيفاً لكنه مهم نحو تمثيل أكثر شمولية." (UNDP, 2023, p. 14) ورغم ضآلة هذه النسبة إلا أنها تشير إلى بداية كسر الحواجز التقليدية.

ج. استمرار التحديات الهيكلية: على الرغم من هذا التقدم، حذرت التقارير الدولية من أن هذه المكاسب تبقى هشة وغير مضمونة. وأشار أحد التحليلات إلى أن "استمرارية ونجاح الانتخابات البلدية في ليبيا مقيدتان بشكل كبير بسبب عدم وجود إطار قانوني دائم ومستقر للحكم المحلي، وإلى الاعتماد على التمويل الطارئ وغير المنتظم." (Brookings Institution, 2023, p. 8) يوضح هذا التقييم أن النجاح على الأرض لا يزال يرتكز على دعامات مؤقتة وليس على نظام مؤسسي متين.

د. تطور انتخابات البلدية في 2025 (تعقيدات قانونية واندفاع شعبي): شهدت سنة 2025 تطوراً بارزاً في مسار الانتخابات البلدية تمثل في تصاعد التوتر بين الإطار القانوني غير المكتمل والإرادة الشعبية المتزايدة للمشاركة، وقد برزت هذه الديناميكية بشكل واضح في قضية بلدية زليتن التي أصبحت دراسة حالة على التحديات والفرص.

. التداخل القضائي والخلاف القانوني: أظهرت انتخابات 2025 حاجة ملحة لتسوية الإشكاليات القانونية، حيث أصدرت محكمة استئناف طرابلس (الدائرة الإدارية) حكماً يقضي بعدم اختصاص المفوضية العليا للانتخابات بإدارة العملية الانتخابية البلدية، مستندةً إلى غياب القانون المنظم لها، إلا أن المفوضية استأنفت الحكم معتبرة أن لها التفويض الكافي للمضي قدماً بناءً على القوانين واللوائح القائمة مما خلق حالة من الغموض القانوني والتنافس على الصلاحية.

. تعليق الانتخابات في زليتن: اختبار للإرادة الشعبية: في منعطف دراماتيكي أصدرت محكمة استئناف بنغازي قراراً بتاريخ 14 أغسطس 2025 يقضي بوقف الانتخابات البلدية في زليتن مؤقتاً وذلك قبل يومين فقط من موعد إجرائها، هذا القرار الذي جاء بناءً على دعاوى قضائية هدد بإجهاض واحدة من أكثر العمليات الانتخابية حيوية.

. منافسة غير مسبوقة وتكاليف باهظة: على الرغم من هذه العقبات القانونية شهدت زليتن منافسة قياسية بين 9 قوائم انتخابية، مما يعكس تنوعاً سياسياً واجتماعياً كبيراً وانخراطاً مجتمعياً عميقاً، وقد تميزت الحملات بدعايات مكلفة وغير مسبوقة من حيث الحجم والتقنية، مما يشير إلى الاستثمار الجاد في العملية المحلية وإيمان الأطراف بقدرتها على تحقيق مكاسب حقيقية.

. إقبال ناخبين تاريخي: التحدي الأبرز للحكم القضائي كان الإقبال الجماهيري الهائل والمبكر في يوم الاقتراع، حيث تشير التقديرات الأولية إلى تسجيل نسبة مشاركة قياسية في تاريخ البلدية، تجاوزت في بعض المراكز 70%. هذا الحماس الشعبي أغلق باب الجدل عملياً، حيث عبر الناخبون عن رغبتهم الجارفة في التغيير السلمي، مجسدين أولوية الإرادة الشعبية على الخلافات القانونية والشكلية.

يظهر تحليل مختصر لأحداث 2025 أن الانتخابات البلدية تجاوزت كونها عملية إدارية لتصبح ظاهرة اجتماعية وسياسية مستقلة، يعكس التنافس على شرعيتها بين القضاء والمفوضية فراغاً دستورياً، بينما يُثبِت الإقبال الجماهيري على وجود شرعية شعبية موازية تمنح العملية زخماً لا يمكن إيقافه بسهولة، مما يضعف من تأثير القرارات القضائية المثيرة للجدل ويعزز من نموذج الحكم المحلي القائم على المشاركة.

الخلاصة: يُظهر التتبع التاريخي للانتخابات البلدية في ليبيا مساراً متعرجاً يعكس تعقيد المشهد السياسي العام للبلاد، فبعد عقود من القمع المركزي شهدت ليبيا بعد 2011 انفراجاً ثم انتكاسة خلال سنوات الصراع قبل أن تشهد محاولة جديدة للانطلاق بدءاً من 2021 تثبت هذه الرحلة أن المجتمعات المحلية تمتلك إرادة قوية للتغيير من القاعدة، كما يتجلى في نجاحات مختارة في مدن مثل مصراتة وزليتن، ومع ذلك فإن استدامة وتعميم هذا النموذج لا تزال رهناً بمعالجة إشكاليات جوهرية أبرزها غياب الإطار القانوني الشامل

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وعدم استقرار التمويل واستمرار التهديدات الأمنية في بعض المناطق، بالتالي فإن الانتخابات المحلية تبقى عملا قيد البناء يضع في طياته بوادر أمل استقرار ليبيا لكنه يحتاج إلى دعم مؤسسي وحماية سياسية ليكتمل.

المبحث الثاني

الانتخابات البلدية في ليبيا (مؤشرات - بيانات)

تشكل الانتخابات البلدية في ليبيا نموذجاً استثنائياً للتجربة الديمقراطية في بيئة هشة، حيث برزت كأحد أنجح آليات الحكم المحلي رغم تعثر المسار السياسي الوطني والانقسام المؤسسي، لقد نجحت هذه الانتخابات في تحويل التركيز من الصراعات السياسية العليا إلى قضايا التنمية والخدمات الملموسة، مما يعكس إرادة مجتمعية قوية للتغيير السلمي من القاعدة وقدرة على تجاوز العديد من التحديات الأمنية واللوجستية، يُعد تحليل مؤشرات نزاهة هذه الانتخابات وفحص البيانات الصادرة عنها محلياً ودولياً أمراً بالغ الأهمية لتقييم دورها كرافد أساسي لاستعادة الاستقرار وبناء شرعية مؤسسية تدريجية، حيث تقدم رؤية شاملة لفعالية هذا النموذج وإمكانية تعميمه على المستوى الوطني.

المحور الأول: مؤشرات النزاهة الانتخابية:

تعتبر نزاهة العملية الانتخابية حجر الزاوية لضمان شرعيتها وقبول نتيجتها، في السياق الليبي يكتسي تقييم هذه النزاهة بأهمية مضاعفة نظراً للبيئة المعقدة التي تجري فيها، يركز هذا المحور على تحليل مؤشرين رئيسيين هما الشفافية والمشاركة، واللذان يمثلان مقياساً حقيقياً لمدى مصداقية الانتخابات البلدية ومدى تجسيدها للإرادة الشعبية، من خلال فحص هذه المؤشرات يمكن تحديد نقاط القوة التي أسهمت في نجاح النموذج البلدي، وكذلك مواطن الضعف التي تحتاج إلى معالجة لضمان استدامته وتعميمه.

أ. الشفافية:

تُعد الشفافية أحد الركائز الأساسية لضمان نزاهة العملية الانتخابية حيث تعكس مدى إتاحة المعلومات المتعلقة بالانتخابات للمواطنين والمراقبين، في السياق الليبي تمثلت الشفافية في الإعلان الفوري عن النتائج وتوفير سجلات الاقتراع للتدقيق كما حدث في انتخابات بلدية مصراتة.

يشير المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات 2022: "إن النشر الفوري لنتائج انتخابات بلدية مصراتة 2021 إلى جانب السماح بالوصول غير المقيد إلى سجلات الاقتراع، وضع معيارًا للشفافية في السياق الانتقالي الليبي". (IDEA. 2022, p45)

أن تجربة مصراتة نجحت في تحقيق معايير الشفافية الدولية خاصةً في بيئة ما بعد الصراع، هذا النموذج عزز ثقة الناخبين وأكد أن الإفصاح السريع عن النتائج يقلل من فرص التلاعب، ومع ذلك تبقى التحديات قائمة في بعض البلديات بسبب ضعف البنية التحتية أو التدخلات السياسية، مما يستدعي تعميم آليات الرقابة المستقلة.

"تعزيز الشفافية في جميع جوانب العمل الحكومي والمؤسسات العامة، بما في ذلك نشر المعلومات الخاصة بالقرارات والميزانيات والعقود بشكل عام وسهولة الوصول إليها، كما يجب تعزيز المساءلة من خلال تطبيق إجراءات صارمة للمساءلة عند انتهاك القوانين والأخلاقيات، مع تشجيع المشاركة المدنية في عمليات اتخاذ القرار ورصد الأداء الحكومي وتقديم الملاحظات والشكاوى." (الاسكوا- الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا، 2024 ص70)

ب. المشاركة:

تعكس معدلات المشاركة الانتخابية مدى شرعية العملية الديمقراطية وارتباط المواطنين بالمؤسسات المحلية، في ليبيا أظهرت البيانات تفوقًا ملحوظًا للانتخابات البلدية في نسب الإقبال مقارنة بالانتخابات الوطنية، مما يُرجعه خبراء إلى طبيعة الخدمات المباشرة التي توفرها البلديات.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

"سجلت الانتخابات البلدية متوسط إقبال 58% 2019-2023 بينما بالكاد وصلت الانتخابات البرلمانية إلى 22% مما يبرز تصور المواطنين بأن الحكم المحلي أكثر تأثيرًا على حياتهم اليومية". (Libya Barometer. 2023, p12).
هناك ارتباط واضح بين مستوى المشاركة وطبيعة الصلاحيات التنفيذية للهيئات المنتخبة، ارتفاع الإقبال في الانتخابات البلدية يعكس رغبة المواطنين في تحسين الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء، بينما يُعزى تدني المشاركة في الانتخابات البرلمانية إلى فقدان الثقة في المؤسسات المركزية، هذا التفاوت يؤكد فرضية الدراسة بأن اللامركزية قد تكون مدخلًا لاستعادة الشرعية.

يخلص تحليل مؤشري النزاهة الانتخابية إلى وجود أداء متفاوت ولكنه مبشر بشكل عام على مستوى الانتخابات البلدية الليبية، فمن ناحية أظهرت تجارب مثل مصراتة معايير عالية للشفافية في الإعلان عن النتائج والوصول إلى السجلات مما ساهم بشكل مباشر في تعزيز ثقة الناخبين وترسيخ مبدأ المساءلة، ومن ناحية أخرى برزت المشاركة الانتخابية كأبرز نقاط القوة حيث تفوقت معدلات الإقبال في الانتخابات البلدية بشكل كبير على نظيرتها الوطنية، مما يؤكد ارتباط المواطن الليبي المباشر بالحكم المحلي وقناعته بقدرته على إحداث فرق على مستوى الخدمات اليومية، ومع ذلك تظل هذه المؤشرات هشة وتواجه تحديات حقيقية تتعلق باستدامة هذا الأداء وضرورة توسيع نطاقه ليشمل جميع البلديات، ومواجهة إشكاليات مثل تدني مشاركة النساء في بعض المناطق مما يستدعي تعزيز آليات الرقابة وبناء القدرات بشكل مستمر.

المحور الثاني: البيانات المحلية والدولية:
تشكل البيانات الصادرة عن المصادر المحلية والدولية مرآة عاكسة لمدى تقدم العملية الانتخابية البلدية في ليبيا وتأثيرها الملموس، فبينما تقدم البيانات المحلية رؤية من الداخل تُظهِر تفاعل المواطن مع هذه الانتخابات والتحديات التي تواجهها على الأرض، تأتي البيانات الدولية لتعزز هذه الرؤية بدعم سياسي وتقني، مؤكدة على الشرعية التي تمنحها هذه العملية للبناء التدريجي لمؤسسات الدولة، يكمل كلا المصدرين بعضهما البعض في رسم صورة متكاملة لمسار لا يخلو من النجاحات والصعوبات، مما يجعله مؤشراً حيوياً على إمكانية تحقيق الاستقرار من القاعدة إلى القمة.

1. البيانات المحلية:
تكشف البيانات المحلية الصادرة عن بلديتي مصراتة وزليتن عن قناعة راسخة بأهمية الانتخابات البلدية كأداة فاعلة للتغيير السلمي وتحسين الخدمات، بعيداً عن التجاذبات السياسية الوطنية، كما تُبرز هذه البيانات قدرة المجتمعات المحلية على تجاوز التحديات الأمنية، كما في حادثة اعتداء زليتن من خلال التلاحم خلف العملية الديمقراطية، وتعكس نسبة المشاركة المرتفعة التي تشير إليها البلديات وجود رغبة شعبية حقيقية في إحداث التغيير من خلال صناديق الاقتراع، مما يدل على نضج سياسي على المستوى المحلي.

أ. بيان المجلس البلدي مصراتة بشأن الانتخابات البلدية:
تمثل البيانات والتصريحات المحلية مؤشراً حيوياً لقياس مدى تأثير الانتخابات البلدية على أرض الواقع، في هذا السياق تبرز تجربة بلدية مصراتة كنموذج ناجح للانتقال الديمقراطي على المستوى المحلي، حيث تعيد الانتخابات البلدية تعريف العلاقة بين المواطن والسلطة الذي يرى نتائج اختياراته في تحسين الخدمات اليومية بشكل ملموس، من هنا جاء بيان المجلس البلدي مصراتة بشأن الانتخابات البلدية 2024:
"لا يخفى على جميع الليبيين إن الانتخابات الوحيدة في ليبيا منذ قيام ثورة السابع عشر من فبراير التي تسير بشكل إيجابي دون عراقيل هي انتخابات المجالس البلدية والتي أنجزت حتى في أصعب الظروف التي مرت بها بلادنا كونها بعيدة عن كافة التجاذبات والعراقيل التي تعيق قيام وبناء الدولة المدنية المنشودة." (بلدية مصراتة، 2024)
يكشف هذا البيان عن عدة نقاط جوهرية من خلال التحول في طبيعة العلاقة بين المواطن والسلطة من علاقة رأسية إلى أفقية، وإزالة كافة التجاذبات والعراقيل من امام جهود بناء الدولة المدينة المنشودة وتحسين الخدمات، ومع ذلك تبقى هذه التجربة المحلية تحتاج إلى تعميم مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ب. بيان المجلس البلدي زليتن:
بيان استنكار حول الهجوم المسلح الذي تعرض لهُ مكتب الإدارة الانتخابية زليتن في يوم 2025/08/12 قبل ثلاثة أيام من يوم الاقتراع والمتمثل في الاعتداء على مكتب مفوضية الانتخابات زليتن:
"نؤكد أن مثل هذه الأفعال لن تزيدنا إلا إصرارا على الوقوف صفا واحدا خلف مفوضية الانتخابات، وأننا ندعو كل الجهات الرسمية والأمنية ومؤسسات المجتمع المدني وأبناء زليتن جميعا، إلى التعاون الصادق مع المفوضية وتأمين أجواء انتخابية نزيهة وشفافة تحفظ السلم الأهلي وتُعلي المصلحة العامة." (بلدية زليتن، 2025)
تقدم بلدية زليتن نموذجاً آخر للنجاح السلمي للانتخابات البلدية من خلال دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وحماية مكتبها داخل نطاق البلدية رغم التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، ومع ذلك كانت نسبة الاقبال نحو الانتخابات البلدية 2025 مرتفعة حسب التقديرات الأولية أكثر من 70%، حيث حققت الانتخابات البلدية في زليتن نسبة مشاركة قياسية، وهذا يعكس رغبة الناس الحقيقية في التغيير من خلال العملية الديمقراطية، يمكن استخلاص عدة دلالات من هذا البيان مثل وجود إرادة شعبية حقيقية للتغيير السلمي، ونجاح نسبي في تجاوز التحديات الأمنية، وكذلك تجاوز معدل المشاركة في زليتن المتوسط الوطني بشكل ملحوظ، لكن يلاحظ أن هذه النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على جميع المناطق ذات الظروف الأمنية المماثلة.

2. البيانات الدولية:
تمثل البيانات الدولية الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلاً على الاعتراف العالمي بأهمية الانتخابات البلدية الليبية كخطوة جوهرية نحو الاستقرار، يأتي هذا الدعم الدولي ليعزز الشرعية التي تتمتع بها هذه العملية وليؤكد على ملكيتها الليبية الخالصة، لا يقتصر دور هذه البيانات على التشجيع فحسب بل يبرز أيضاً الإطار الاستراتيجي الذي تدعم به هذه المنظمات عملية بناء الدولة على المستوى المحلي، من خلال برامج بناء القدرات ودعم الحكم الرشيد.

أ. بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 2024:
رحبت الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في يوم 24 نوفمبر 2024 بالإنجاز الديمقراطي للانتخابات البلدية الليبية بعد إعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للنتائج الأولية للبلديات الثمانية والخمسين، والتي أظهرت مشاركة مرتفعة بلغت 77% من الناخبين المسجلين بالمجالس البلدية بقولها:
"تمثل الانتخابات البلدية فرصة بالغة الأهمية للشعب الليبي لممارسة حقوقه في اختيار ممثليه وتعزيز الحكم المسؤول الذي يلبي طموحات الشعب، وتقف الأمم المتحدة في ليبيا على أهبة الاستعداد لدعم العمليات السياسية والانتخابية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها لتحقيق الشرعية والاستقرار طويل الأمد والتقدم الملموس للبلاد." (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2024)
يؤكد بيان البعثة الأممية على ربطها الواضح بين نجاح الانتخابات البلدية وتحقيق الشرعية والاستقرار طويل الأمد في ليبيا، مما يرفع من سقف الأهمية الاستراتيجية لهذه العملية، إشادتها بنسبة المشاركة المرتفعة (77%) ليست مجرد ثناء، بل هي اعتراف بأن هذه الانتخابات نجحت في استعادة جزء من ثقة المواطن الليبي في العملية السياسية، التأكيد على أن العملية يقودها الليبيون ويملكون زمامها يعد رسالة دبلوماسية ذكية تهدف إلى نزع صفة الوصاية الدولية وتغليب الإرادة المحلية.

ب. تصريح نائبة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا:
صوفي كيمخادزه تعمل كثاني أعلى مسؤول في فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا، وتدعم الممثل المقيم في قيادة وتنفيذ البرامج الهادفة إلى دعم الاستقرار والتنمية في ليبيا، خلال انضمامها للعمل في المكتب لمدة ثلاثة أشهر سنة 2024 وزيارتها لعدة مناطق، شهدت عن قرب المجتمع الليبي والتحديات التي تواجه مرحلة بناء الدولة، حيث قالت بشأن تعزيز الحكم الديمقراطي والشمولية:
"كانت انتخابات المجالس البلدية في ديسمبر لحظة حاسمة في رحلة ليبيا الديمقراطية، تمثل هذه الانتخابات علامة فارقة مهمة للمفوضية، حيث شكلت النساء 29% فقط من الناخبين، ركزنا على بناء القدرات ورسم

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخرائط القانونية، والتعاون مع أصحاب المصلحة لتعزيز العدالة والمصالحة، هذه الجهود هي خطوات حيوية نحو بناء مشهد سياسي يعكس حقًا تنوع ليبيا وإمكاناتها." (صوفي كيمخادزه، 2024)
يختلف تصريح صوفي كيمخادزه عن البيان الرسمي للبعثة كونه يركز على الجوانب التقنية والتنموية التي يدعمها البرنامج كبناء القدرات ورسم الخرائط القانونية، مما يكشف عن الدور العملي للأمم المتحدة على الأرض، إشارتها المحددة إلى نسبة مشاركة النساء (29%) تُظهر قياساً دقيقاً للتقدم المحرز ونقاط القصور التي لا تزال تحتاج إلى العمل عليها، وهو نهج تنموي يركز على التفاصيل، ربطها بين الانتخابات وجهود العدالة والمصالحة يوسع من أفق التحليل ليشمل أسس المصالحة الوطنية الشاملة، معتبراً الانتخابات وسيلة وليس غاية.

جدول (1) يوضح توافق تام في السردية من خلال تناغم لافت بين الروايتين المحلية والدولية، حيث تقدم المحلية الأدلة الميدانية على النجاح والتحديات، بينما تمنح الدولية هذه الأدلة شرعيةً وإطارًا استراتيجيًا عالميًا، أما النموذج البلدي كاستثناء ناجح فكلا المصدرين يتفقان بشكل صريح أو ضمني على أن الانتخابات البلدية تمثل نموذجًا ناجحًا ومتفوقًا على العملية السياسية الوطنية المتعثرة في ليبيا، والتكامل في تشخيص التحديات يبين أنه لا تتعارض التحديات المذكورة بل تكمل بعضها البعض، والتحدي الأمني في زليتن محلي هو التجسيد الميداني لتحدي عدم الاستقرار في بعض المناطق المذكور دوليًا، والشرعية المستمدة من الداخل والخارج هي عملية تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية والمشاركة العالية (مصدر محلي) وكذلك من الاعتراف والدعم الدولي (مصدر دولي).

جدول (1) مقارنة: البيانات والتصريحات المحلية والدولية حول الانتخابات البلدية في ليبيا.

المعيار المصدر	المصادر المحلية (مصراتة وزليتن)	المصادر الدولية (UNSMIL وUNDP)	تحليل التناغم والتكامل بين المصادر
الرؤية والهدف الأساسي	التركيز على تحسين الخدمات الملموسة والتغيير السلمي على المستوى المحلي، بعيدًا عن التجاذبات السياسية الوطنية.	التركيز على بناء شرعية الدولة، والاستقرار طويل الأمد، وتعزيز الحكم الرشيد كجزء من عملية سياسية أوسع.	تكاملية: المحلي يركز على النتائج المباشرة للمواطن (القاعدة) بينما الدولي يركز على الإطار الاستراتيجي الكلي (القمة) معًا يرسمان صورة متكاملة من القاعدة إلى القمة.
تقييم نجاح العملية	مصراتة: التأكيد على السير الإيجابي دون عراقيل كـالانتخابات الوحيدة الناجحة.	UNSMIL: الإشادة بنسبة المشاركة المرتفعة (77%) كدليل على استعادة الثقة. - UNDP: قياس تحسن مؤشرات النزاهة بنسبة 40% والتقدم في المشاركة النسائية (29%).	تناغم عالي: كلا المصدرين يتفقان على نجاح العملية ويستندان إلى أدلة كمية (نسب المشاركة) ونوعية (السير دون عراقيل، تحسن النزاهة). البيانات الدولية تدعم وتُعزز الرواية المحلية.
التحديات المُعترف بها	- تحديات أمنية (كما في حادثة اعتداء زليتن). - محدودية الموارد (كما يُستشف من حديث مصراتة عن تحسين الخدمات). - خصوصيات إقليمية (عدم قابلية تعميم النجاح على جميع المناطق).	- تحديات متعلقة بالشمولية: تدني مشاركة النساء في بعض المناطق (29%) وعدم الشمولية الجغرافية. - تحديات لوجستية وأمنية في بعض البلديات (يتم التلميح لها دون تفصيل في بعض التقارير). - استدامة التحسن.	تكاملية: المصادر المحلية تُسمي التحديات الميدانية المباشرة (أمن، موارد)، بينما الدولية تركز على التحديات الهيكلية (نوعية المشاركة، الاستدامة). معًا يعطيان صورة أوضح للتحديات.
الدور والمسؤولية	الإرادة المحلية والصمود: التأكيد على التلاحم خلف العملية الديمقراطية وتملك	الدعم والتمكين: التأكيد على أن العملية "يقودها الليبيون ويملكون زمامها"، مع دور دولي داعم تقنيًا وسياسيًا (بناء	تناغم كامل: المصادر الدولية تصف دورها بدقة وهو الدعم والتمكين، مما يعزز شرعية الرواية المحلية التي تؤكد

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

	المجتمع لها ("وقفة صفاً واحداً" في زليتن).	القدرات، رسم الخرائط القانونية).	على الملكية المحلية للعملية. هذا تناغم مثالي في الرواية.
النظرة المستقبلية	تفاؤل حذر: الإصرار على المضي قدمًا رغم الصعوبات، مع الإقرار بالحاجة إلى "تعميم النموذج مع مراعاة الخصوصيات".	تفاؤل مدعوم بأجندة تنموية: ربط الانتخابات بجهود أوسع مثل "العدالة والمصالحة" و"بناء مشهد سياسي يعكس تنوع ليبيا".	تكاملية: النظرة المحلية عملية وتركز على توسيع نطاق النجاح، بينما الدولية إستراتيجية وتربطه بمشاريع دولة أوسع. معًا يقدمان رؤية مستقبلية شاملة.

المصدر: اجتهادات الباحث بالاعتماد على البيانات والتصريحات المحلية والدولية.

الخلاصة: يقدم تناغم البيانات المحلية والدولية صورة مقنعة عن أن الانتخابات البلدية في ليبيا قد تجاوزت كونها مجرد استحقاق إداري لتصير مشروعاً مجتمعياً وسياسياً حقيقياً، فالإرادة المحلية الجمعية المتمثلة في إصرار المواطنين وتلاحم المجالس البلدية رغم التحديات، وجدت سنداً ودعماً واضحاً من المجتمع الدولي الذي يرى في هذا المسار الأمل الأكبر لتحقيق الاستقرار، ومع ذلك تظل هذه العملية بحاجة إلى معالجة إشكاليات مثل تدني مشاركة النساء في بعض المناطق والتحديات الأمنية، لضمان تعميم نجاحها على كامل التراب الليبي.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الانتخابات البلدية في ليبيا:

رغم الجهود المبذولة لإقامة انتخابات بلدية ديمقراطية في ليبيا بعد 2011 إلا أن هذه العملية تواجه جملة من التحديات الجوهرية التي تعيق تحقيق أهدافها في تعزيز الاستقرار والتنمية المحلية، يمكن تصنيف هذه التحديات إلى عدة محاور رئيسية:

أ. التحديات الأمنية:

تشكل البيئة الأمنية الهشة أحد أكبر المعوقات أمام نجاح الانتخابات البلدية بسبب انتشار المليشيات المسلحة حيث ترفض بعض المجموعات والكتائب برنامج الانتخابات خوفاً من خسارة نفوذها، وتعرضت بعض البلديات لهجمات أو تهديدات من جماعات مسلحة لمنع إجراء الانتخابات المحلية، وقد جاء في إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا السيدة هانا تيتيه أمام مجلس الأمن في يوم 21أغسطس 2025 إنه:

"كانت هناك محاولات لتعطيل الانتخابات المحلية في عديد من بلديات المنطقة الغربية، ففي 15 أغسطس 2025 حيث أضرم مجهولون النار في مكاتب تابعة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مدينة الزاوية، ما أدى إلى إتلاف مواد انتخابية، وأجّلت هذه الانتخابات إلى 23 أغسطس، وعقب اعتداء مسلح والتسبب في حرائق في مكاتب تابعة للمفوضية في زليتن والساحل الغربي على التوالي، أجريت الانتخابات بسلاسة، وأبدى موظفو المفوضية في الساحل الغربي حرصهم على إجراء الاقتراع بأن واصلوا عملهم خارج المكاتب المحترقة لكي يجري الاقتراع على قدم وساق، ومع نهاية يوم الاقتراع بلغت نسبة إقبال الناخبين 71%."(هانا تيتيه، 2025)

ب. التحديات القانونية والمؤسسية:

يُعاني الإطار القانوني من غياب الوحدة والوضوح حيث لا يوجد دستور وطني أو قانون انتخابات موحد ينظم العملية الانتخابية وإجراءاتها المحددة والمتفق عليها، يؤدي هذا الغياب إلى إجراء الانتخابات البلدية في ليبيا دون تنسيق مركزي مما يتسبب في فوضى تشمل تبايناً في مواعيد التسجيل والتصويت وإرباكًا خلال تنفيذ العمليات الانتخابية.

كما يُعيق ضعف التنسيق بين المفوضية العليا للانتخابات والبلديات سير العملية وذلك بسبب تنازع الحكومتان في طرابلس وبنغازي حول صلاحيات تعيين وعزل رؤساء البلديات وتحديد توقيت وطريقة إجراء الانتخابات، ويتجسد ذلك في تأجيل الانتخابات البلدية، كما حدث في 16 أغسطس 2025 في مناطق الشرق والجنوب مثل بنغازي وسبها، من قبل الحكومة في بنغازي إلى تاريخ غير محدد.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ت. التحديات المالية واللوجستية:
تمثل المعوقات المالية واللوجستية عائقاً جوهرياً أمام إدارة أي عملية انتخابية في ليبيا، فغياب الاستقرار المالي وانهيار البنية التحتية يحولان دون تهيئة الظروف اللازمة لانتخابات نزيهة وفعالة.
يُظهر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بعنوان "دعم الحكم المحلي في ليبيا" للعام 2023 حدة هذه المشكلة حيث يشير إلى أن: "78% من البلديات الليبية تعتمد اعتماداً كلياً على التحويلات المالية من الحكومة المركزية، والتي كثيراً ما تتأخر أو لا تصل في موعدها" (UNDP. 2023, p12)
هذا الاعتماد شبه الكلي يوضح هشاشة الوضع المالي للبلديات مما يجعل تخصيص موارد للانتخابات ضرباً من المستحيل دون تمويل مركزي فوري ومنتظم.
أما على الصعيد اللوجستي فإن تنظيم الانتخابات يتحطم على صخرة ضعف البنية التحتية الإدارية والتكنولوجية، فوفقاً للتقرير السنوي الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL لعام 2023 بعنوان ملخص الوضع في ليبيا: "أدت سنوات الصراع وانقسام المؤسسات إلى انهيار في الأنظمة الإدارية الأساسية، بما في ذلك السجلات السكانية الموحدة وأنظمة الاتصالات، فضلاً عن نقص الفضاءات الآمنة اللازمة لإقامة مراكز الاقتراع وإدارة العملية الانتخابية." (UNSMIL. 2023)
هذا الانهيار الشامل لا يعيق فقط عملية التسجيل والتصويت بل يهدد نزاهة العملية برمتها ويقوض ثقة الناخبين في نتائجها.

ج. التحديات السياسية والاجتماعية:
تشكل البيئة السياسية والاجتماعية في ليبيا إطاراً معقداً يؤثر بشكل مباشر على نجاح العملية الانتخابية البلدية، حيث تتشابك العوامل التقليدية والحديثة وتتفاعل الهويات المحلية مع الانقسامات الوطنية الأوسع مما يخلق عقبات كبيرة أمام إجراء انتخابات شفافة ومشاركة واسعة.
. الانقسامات الجهوية والقبلية: تظل الولاءات القبلية والجهوية عاملاً حاسماً في تشكيل الخريطة الانتخابية، حيث تميل إلى تقويض أسس المنافسة السياسية القائمة على البرامج والمؤهلات، كما يلاحظ ويهري 2022 في دراسته المعنونة: العشائرية والسلطة في ليبيا ما بعد القذافي:
"أدت إحياء الانتماءات القبلية إلى حالاتٍ يتم فيها تشكيل المجالس من خلال الإجماع داخل القبيلة بدلاً من الانتخابات التنافسية، مما يقوّض بشكل كبير الحكم التمثيلي" (Wehrey 2022, p117)
. ضعف المشاركة الشعبية: يعد انعدام الثقة في العملية السياسية بأكملها أحد الأسباب الجذرية لتردد الناخبين، فغالباً ما ينظر المواطن إلى الانتخابات على أنها طقس شكلي لا طائل منه في ظل استمرار الأزمة السياسية والانهيار الخدمي، ويشير المعهد الديمقراطي الوطني في تقريره: ملاحظة الانتخابات البلدية في ليبيا 2023 إلى أن:
"انخفضت نسبة إقبال الناخبين في بعض مناطق الغرب بشكل حاد حيث وصلت المعدلات إلى أقل من 30٪ وهو ما يعزيه أصحاب المصلحة إلى اعتقاد سائد بأن المجالس المنتخبة تفتقر إلى السلطة أو الموارد اللازمة لإحداث تغيير" (National Democratic Institute, 2023, p8)

د. التحديات الفنية:
تمثل المعوقات التقنية عائقاً جوهرياً يهدد نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية في ليبيا، حيث يؤثر غياب البنية التحتية التقنية الموثوقة وآليات الرقابة المستقلة سلباً على الأسس الجوهرية لأي عملية ديمقراطية، مما يثير الشكوك حول نتائج الانتخابات ويضعف ثقة الناخبين في مخرجاتها.
إن عدم وجود سجل ناخبين موثوق يشكل إشكالية السجل الانتخابي أحد أبرز التحديات التقنية التي تواجه الانتخابات البلدية، حيث تواجه المفوضية تحديات كبيرة في تحديد هويات الناخبين وتحديث سجلاتهم بدقة وشمولية، يؤدي انعدام وجود قاعدة بيانات سكانية موحدة ومعتمدة إلى تكرار عمليات التسجيل أو إقصاء ناخبين مؤهلين مما ينعكس سلباً على عدالة العملية الانتخابية، كما يتيح هذا القصور فرصاً لمحاولات التزوير والتصويت المتعدد خاصة في ظل ضعف الآليات التقنية المخصصة للتحقق من هويات الناخبين في مراكز الاقتراع.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كذلك ضعف الرقابة الدولية الفعالة يسهم الغياب شبه الكامل للرقابة الدولية المستقلة في تفاقم التحديات التقنية، حيث يحد من قدرة المجتمع الدولي على تقييم نزاهة العملية الانتخابية والإبلاغ عن أي مخالفات، وإن محدودية وجود مراقبين دوليين في معظم الانتخابات المحلية تحرم العملية من عنصري الشفافية الخارجية والمساءلة الدولية اللذين يعدان ضروريين لبناء الثقة في النتائج، كما يفقد المراقبون المحليون الدعم التقني والخبرة الدولية التي يمكن أن تقدمها بعثات الرقابة الدولية، مما يؤثر على فعالية آليات الرقابة المحلية بشكل عام.

الخلاصة: تهدد هذه التحديات مجتمعةً بتحويل الانتخابات البلدية إلى عملية شكلية تكرس الوضع القائم بدلاً من أن تكون أداة للتغيير، مما يستدعي معالجة جذرية تعيد بناء الثقة وتضمن تمثيلاً حقيقياً يتخطى الانقسامات الضيقة.

المبحث الثالث

دور الانتخابات البلدية في تعزيز الثقة بين المواطن والدولة (الآليات والحلول)

تمر ليبيا بأزمة عميقة في الشرعية والثقة بين المواطن والدولة حيث أدت عقود من الحكم المركزي المطلق، أعقبها صراع سياسي وعسكري طويل إلى انهيار العقد الاجتماعي وتآكل أساسيات الثقة، في هذا السياق تبرز الانتخابات البلدية كأحد الأدوات العملية والقابلة للتحقيق لإعادة ربط المواطن بمؤسسات الدولة، من خلال تقديم نموذج حكم قريب يرتكز على المساءلة المباشرة والمشاركة الفعلية وتحسين الخدمات الملموس، ينقسم هذا المبحث إلى محورين رئيسيين: الأول يستعرض الآليات التي يمكن من خلالها للانتخابات البلدية تعزيز الثقة، والثاني يقدم حزمة من الحلول العملية للتغلب على التحديات التي تعترض طريقها، وذلك سعياً لتحويلها من ممارسة محلية ناجحة في جيوب معزولة إلى سياسة وطنية فاعلة لتحقيق الاستقرار.

المحور الأول: آليات تعزيز الثقة عبر الانتخابات البلدية:
تمثل الانتخابات البلدية قناة حيوية لاستعادة الثقة بين المواطن والدولة في ليبيا، خاصة في ظل تراجع شرعية المؤسسات المركزية، يمكن تحقيق ذلك من خلال آليات رئيسية، أولها تقريب عملية صنع القرار من المواطن، مما يجعله شريكًا حقيقيًا في تحديد أولياته ومراقبة تنفيذها، كما يمكن تحليل هذه الآليات من خلال النقاط التالية:

1. تقريب صنع القرار من المواطن:
تمثل عملية تقريب صنع القرار من المواطن الآلية الأساسية التي تُكسب الانتخابات البلدية قيمتها الحقيقية في بناء الثقة، فمن خلالها تنتقل سلطة اتخاذ القرار من المركز البعيد إلى الإطار المحلي الأقرب إلى هموم المواطن اليومية واحتياجاته الملموسة، هذا التقارب الجغرافي والإداري يخلق قنوات اتصال مباشرة ويحوّل المواطن من متلقٍ سلبي للقرارات إلى فاعل رئيسي في صياغتها ومتابعة تنفيذها، مما يعزز شعوره بالإنصاف والتمكين.
"تعزز الانتخابات المحلية مبدأ الحكم القريب من الناس" (Putnam, 1993, p89)
تعقيباً على قول بوتنام فإن مبدأ الحكم القريب من الناس (مبدأ التضامن) لا يقتصر على الكفاءة الإدارية فحسب بل يعد ركيزةً للشرعية السياسية، حيث يحول العلاقة بين الحاكم والمحكوم من علاقة رأسية مفروضة إلى عقد اجتماعي أفقي قائم على المساءلة والمشاركة الفعلية.
"المجالس المحلية المنتخبة تخلق روابط مباشرة بين المواطن وصناع القرار، مما يزيد من الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة". (Putnam, 1993, p89)
يشير بوتنام هنا إلى أن المجالس المحلية المنتخبة تعمل كجسور للرأسمال الاجتماعي فهي لا تدير الخدمات فقط بل تبني شبكات من الثقة المتبادلة بين المجتمع وممثليه، مما يعزز الشعور بالهوية الجماعية والمسؤولية المشتركة تجاه المصلحة العامة.
التطبيق الليبي: يمكن ملاحظة الأثر العملي لهذه الآلية في السياق الليبي حيث ساهمت الانتخابات البلدية في تحويل ديناميكية الحكم على الأرض، ففي تجربة بلدية مصراتة مثلت الانتخابات النزيهة نقطة تحول

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حاسمة، حيث أدت إلى استجابة أسرع لمطالب المواطنين وشفافية أكبر في إدارة المال العام، وهو ما انعكس إيجابًا على مستوى الثقة المسجَّل.
"إن ضمان حصول الناخبين على فهم أعمق للعملية الانتخابية ككل من شأنه أن يحفزهم على الضغط من أجل الإصلاحات المطلوبة". (المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات IDEA، 2025)
في العديد من بلديات ليبيا خاصة زليتن ومصراتة أدت الانتخابات المحلية النزيهة إلى زيادة في ثقة المواطنين بالبلدية، هذا يدل على وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين نزاهة العملية الانتخابية ومستويات الثقة المؤسسية، مما يثبت أن الإصلاح الحقيقي يبدأ من القاعدة ويمنح المواطن دليلاً ملموسًا على إمكانية التغيير وتحسن الخدمات بشكل مباشر.

2. تحسين جودة الخدمات العامة:

أن معاناة المواطن من تدني الخدمات هي الدافع الرئيسي إلى خياره للإصلاح عبر طوابير الانتخابات تأتي هذه الآلية لتترجم هذه الرغبة إلى واقع ملموس، فانتخاب المسؤولين محليًا يخلق علاقة مساءلة مباشرة حيث يصبح تحسين خدمات الكهرباء والمياه والنظافة معيارًا مباشرًا لتقييم أداء المجلس البلدي واستحقاقه للبقاء، بالتالي تتحول الانتخابات من مجرد عملية انتخابية إلى أداة فعالة لتحقيق المطالب اليومية، يجسدها وعد ديمقراطي واضح: تحسين الخدمات مقابل كسب ثقة الناخبين واستمرار الدعم، في الصدد قال عضو مجلس المفوضية السيد عبد الحكيم الشعاب خلال المؤتمر الصحافي يوم 17 أغسطس 2025:
"أن الفرد الليبي في ظل التحديات الجسيمة التي يواجهها من إنخفاض مستوى الخدمات وصعوبة الحصول على الاحتياجات الضرورية اختار طريق التغيير والإصلاح سعيا لإنهاء طوابير المعاناة اليومية من خلال طوابير الانتخابات." (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2025)
تعبّر كلمة عبدالحكيم الشعاب بدقة عن العلاقة الجوهرية بين المطالبة بالخدمات والمشاركة السياسية، حيث يجسّد الانتخاب كأداة سلمية للتغيير ووسيلة ضغط فعالة لتحقيق المطالب اليومية، فهو يربط بشكل مباشر بين معاناة المواطن من تدني الخدمات وبين خياره العقلاني في استخدام حق الانتخاب كآلية لإجبار المسؤولين على تحسين الأداء، بذلك تتحوّل الانتخابات من مجرد حدث شكلي إلى عقد اجتماعي عملي يلتزم فيه الناخب بمنح صوته مقابل التزام المنتخب بتحسين جودة الحياة.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة:

تمثل الانتخابات البلدية آلية محورية لترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة على المستوى المحلي، حيث تخلق منظومةً من الرقابة المباشرة من قبل الناخبين على أداء ممثليهم، مما يحد من الممارسات غير الخاضعة للمساءلة ويعزز نزاهة إدارة الشؤون العامة والمالية على مستوى البلدية.
"تعاني ليبيا من غياب مبادئ الحوكمة الرئيسية مثل المساءلة والشفافية، على الرغم من إنشاء عدة مؤسسات وهيئات تهدف إلى مكافحة الفساد المستشري في الدولة منها: ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى وجود جمعية الشفافية الليبية على المستوى المدني." (الاسكوا، الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا، 2024 ص68)
إن كلمة الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027 عن الإشكالية الرئيسية التي تواجهها ليبيا، حيث تظهر أن إنشاء المؤسسات الرقابية وحدها لم يكن كافيًا لتحقيق الحوكمة الرشيدة في ظل غياب الإرادة السياسية والبيئة الداعمة، تؤكد الاستراتيجية أن مشكلة الفساد هي نظامية وتستلزم معالجة شاملة تتعدى الجانب التشريعي، في هذا السياق تقدم الانتخابات البلدية حلاً عمليًا من خلال خلق مساءلة مجتمعية مباشرة، تجبر المسؤول المحلي على التفاعل مع مطالب ناخبيه وتربط بقاءه في منصبه بتحقيق نتائج ملموسة وشفافة، مما يعوض ضعف أداء المؤسسات الرقابية المركزية.
"إن معالجة مخاوف الناخبين وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتصويت وفرز الأصوات سوف تتطلب مستويات جديدة من الاهتمام والعمل". (المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات IDEA، 2025)
يشير المعهد الدولي إلى أن كسب ثقة الناخبين يتطلب التصدي بجدية لمخاوفهم المتعلقة بنزاهة العملية الانتخابية ذاتها، في السياق الليبي يعد هذا الأمر حاسمًا لتعزيز الشفافية والمساءلة، فضعف الثقة في عملية الاقتراع والفرق سيقوض أي أمل في أن تكون المجالس البلدية أداة للرقابة، لذا فإن ضمان شفافية كل مرحلة

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

انتخابية – من تسجيل الناخبين إلى إعلان النتائج – هو الرسالة الأولى القوية التي ستبني عليها هذه المجالس شرعيتها وقدرتها على محاسبة الآخرين، مما يضع أساسًا متينًا لمكافحة الفساد على المستوى المحلي.

4. إشراك الفئات المهمشة:

تمثل الانتخابات البلدية منصةً استثنائية لتمكين الفئات المهمشة تاريخيًا كالنساء والشباب وإشراكهم في الحياة العامة، فعلى عكس الانتخابات الوطنية التي تهيمن عليها الأجندات الكبرى والتحالفات التقليدية، تركز القضايا المحلية على الخدمات اليومية والتنمية المحلية وهي قضايا تمس حياة هذه الفئات مباشرةً، يُترجم هذا الإشراك من خلال تمثيلهم في المجالس البلدية مما يضمن أن تتنوع أولويات المجتمع المحلي وأن تصب سياسات البلدية في مصلحة الجميع دون استثناء، ويعيد بناء جسور الثقة بين هذه الفئات والدولة التي شعرت لسنوات بالإقصاء والتهميش.

"كانت انتخابات المجالس البلدية في ديسمبر 2024 لحظة حاسمة في رحلة ليبيا الديمقراطية، حيث شكلت النساء 29% فقط من الناخبين وهي نسبة تؤكد على أن العمل لا يزال مطلوبا لضمان المشاركة العادلة في اتخاذ القرار." (صوفي كيمخذزه، 2024)

تكشف كلمة صوفي كيمخذزه نائبة الممثل المقيم في ليبيا عن فجوة التمثيل الواضحة للمرأة الليبية، حيث تشير نسبة الـ 29% إلا أن العوائق الاجتماعية والهيكلية لا تزال تحد من المشاركة الكاملة والفعالة للنساء، هذه النسبة وإن كانت قد تمثل تقدمًا نسبيًا في بعض السياقات إلا أنها تؤكد أن المشاركة الكمية لا تعني بالضرورة تمكينًا نوعيًا أو تأثيرًا حقيقيًا في صنع القرار، لذلك يجب أن يتجه العمل نحو تمهيد الطريق أمام النساء ليس للاقتراع فحسب، بل للترشح والفوز وتقلد المناصب القيادية داخل المجالس المحلية.

"إن عددا متزايدا من البلدان بات يأخذ بنظام للحصص المخصصة على أساس النوع الاجتماعي، بهدف ضمان تجسيد الهيئات التشريعية لمبدأي التوازن بين الجنسين والتمثيل المتساوي لكل منهما، وتشمل الأمثلة على ذلك بلدانا تشترط تناوب النساء والرجال على قوائم المرشحين". (أطلس أنظمة الحصص الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي، 2015 ص16)

تقدم كلمة الاطلس حلاً مؤسسيًا مجربًا عالميًا لمعالجة إشكالية ضعف تمثيل المرأة، وهو نظام الحصص (الكوتا) وتشير الأمثلة المذكورة مثل تناوب القوائم إلى أن ضمان التمثيل العادل لا يتحقق بالرغبة فقط بل يحتاج إلى آليات إلزامية فاعلة، للتطبيق في ليبيا يمكن أن يكون نظام الحصص على المستوى البلدي هو المدخل الأكثر قبولاً وفعالية، كونه يقرب المرأة من قضايا مجتمعها المباشرة ويسهل تقبل ناخبيها لها، مما يعد خطوة عملية لتحقيق التوازن بين الجنسين وليس مجرد شعارًا.

جاء في تقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2024 أن: "الشباب ليسوا عديمي الفائدة ولكنهم يستخدمون بشكل أقل، وليسوا مهملين ولكنهم يحظون باهتمام أقل." (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2024)

تعبر هذه الكلمة بدقة عن الوضع المتناقض للشباب الليبي فهم يحملون طاقات هائلة وإمكانيات غير مستغلة، إلا أن النظام السياسي التقليدي يتعامل معهم كفئة ثانوية أو احتياطية وليس كشركاء فاعلين، في سياق الانتخابات البلدية يمكن تحويل هذا التحدي إلى فرصة، فالمجالس البلدية هي البيئة المثالية لاستثمار طاقات الشباب وابتكاراتهم في معالجة المشكلات المحلية الملموسة، مثل البنية التحتية والتكنولوجيا والرياضة، إشراكهم ليس منةً بل هو ضرورة لضمان استدامة المشروع الديمقراطي وبناء ثقتهم بمستقبلهم في الدولة.

5. بناء السلام المحلي:

تتعدى الانتخابات البلدية دورها الإداري والخدمي لتلعب دورًا محوريًا في ترسيخ أسس السلام المحلي والتعايش المجتمعي، ففي بيئة ممزقة مثل الليبية حيث تتصارع الخطابات المركزية وتتفشى النزعات الجهوية، تقدم البلدية إطارًا عمليًا لإدارة الاختلافات وتقاسم الموارد بشكل عادل، من خلال جمع ممثلي المكونات المحلية المختلفة حول طاولة واحدة لمعالجة قضايا التنمية والخدمات المشتركة، تتحول البلدية إلى منصة للحوار بدلاً من الصراع مما يعزز التماسك الاجتماعي ويبني ثقة متراكمة على أساس إنجازات ملموسة تخدم الصالح العام.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ترى الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027 أنه يجب: "تقديم تعديلاتً دستورية تقوم بتوزيع السلطة القانونية والتشريعية بشكل أكثر توازنًا بين مراكز القوى المركزية والمحلية، مما يعزز الديمقراطية المحلية ويسمح للمناطق المحلية تحديد احتياجاتها والتزاماتها بشكل فعال." (الاسكوا، الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا، 2024 ص69)
تضع الاستراتيجية الوطنية يدها على أحد المفاتيح الأساسية لمعضلة الحكم في ليبيا، وهو التركيز المفرط للسلطة في المركز مما يغذي الصراع ويقوض الاستقرار، تشير كلمة الاستراتيجية إلى أن الحل لا يكمن في تمكين المركز أكثر، بل في توزيع السلطات وتفويضها للمستوى المحلي عبر تعديلات دستورية، هذا التوجه لا يعزز الكفاءة الإدارية فحسب بل يعالج جذريًا أحد أسباب الصراع وهو الشعور بالإقصاء والتهميش لدى العديد من المناطق، مما يخلق سلامًا مجتمعيًا قائمًا على العدالة والشراكة الحقيقية في إدارة الثروة والسلطة.

الخلاصة: تؤكد الآليات الخمس التي تم تحليلها: تقريب صنع القرار، تحسين الخدمات، تعزيز الشفافية، إشراك المهمشين، وبناء السلام المحلي، أن الانتخابات البلدية ليست مجرد عملية إدارية بل هي ركيزة استراتيجية لإعادة بناء العقد الاجتماعي المنهار بين المواطن الليبي والدولة، فهي تقدم نموذجًا عمليًا للحكم يقوم على المساءلة المباشرة والمشاركة الفعلية والاستجابة للاحتياجات اليومية، مما يولد رصيدًا من الثقة المبنية على الأداء والإنجاز وليس على الخطابات الشعبوية أو الولاءات التقليدية، بالتالي فإن تعميق وتوسيع نطاق هذه التجربة المحلية يظل الحل الأمثل لخلق مسار تدريجي ومستدام نحو استعادة شرعية الدولة ووحدتها، حيث تثبت للمواطن أن التغيير الإيجابي ممكن وأن صوته مسموع وقادر على صنع فرق في حياته اليومية.

المحور الثاني: الحلول والمقترحات العملية لتعزيز فعالية الانتخابات البلدية:
تواجه الانتخابات البلدية في ليبيا مجموعة معقدة من التحديات القانونية والمالية والأمنية والسياسية، كما تم تحليله في الأقسام السابقة، ومع ذلك فإن النجاح النسبي الذي حققته في بعض البلديات مثل مصراتة وزليتن، يثبت أنها تمتلك القدرة على أن تكون نواة لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، لا يمكن لهذه التجربة أن تتوسع وتستدام دون معالجة منهجية لهذه التحديات، لذلك يقدم هذا المحور حزمة من الحلول والمقترحات العملية القابلة للتطبيق، مصممة خصيصًا للواقع الليبي المعقد، وتهدف إلى تحويل الانتخابات البلدية من ممارسة محلية ناجحة في جيوب معزولة إلى سياسة وطنية فاعلة لتحقيق الاستقرار.

1. الإصلاح القانوني والمؤسسي (تعزيز الاستقلالية البلدية)
في إطار السعي نحو بناء ليبيا اللامركزية القادرة يبرز الإصلاح القانوني والمؤسسي كحجر الزاوية لضمان استقلالية البلديات وتمكينها، وذلك من خلال إطار تشريعي موحد وأطر تنسيقية فاعلة تربط بين المركز والمحلي.

أ. إصدار قانون موحد للحكم المحلي والانتخابات البلدية:
قالت المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا هانا تيتيه في مداخلة امام مجلس الأمن يوم 21 أغسطس 2025: "نتوافق مع تقييم اللجنة الاستشارية بأن الإطار الانتخابي والدستوري الحالي يحتاج تعديلات محدودة ولكن جوهرية من جانب مجلس النواب بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة، وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي." (هانا تيتيه، 2025)

المقترح العملي: العمل على صياغة وإقرار قانون موحد للحكم المحلي ينص بشكل واضح على:
1. تحديد صلاحيات تشريعية ومالية وإدارية واضحة للمجالس البلدية في مجالات التخطيط المحلي والميزانية والخدمات الأساسية.
2. ضمان استقلالية البلديات في تعيين موظفيها وإدارة مشاريعها دون تدخل مركزي غير مبرر.
3. توحيد الإجراءات والمعايير الخاصة بإدارة الانتخابات البلدية في جميع أنحاء البلاد تحت إشراف المفوضية العليا للانتخابات.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يخلق هذا القانون اليقين والاستقرار للمجالس البلدية والناخبين على حد سواء، ويحد من النزاعات على الصلاحيات التي تستغلها القوى المناهضة للامركزية لتعطيل العمل البلدي.

ب. إنشاء أطر للتكامل الرأسي بين المستويين الوطني والمحلي:
تؤكد الإسكوا من خلال الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027 التي نشرت في سنة 2024 (أشرنا إليها سابقا) على ضرورة: "تقديم تعديلات دستورية تقوم بتوزيع السلطة القانونية والتشريعية بشكل أكثر توازنًا بين مراكز القوى المركزية والمحلية مما يعزز الديمقراطية المحلية ويتيح للمجتمعات المحلية تحديد احتياجاتها وأولوياتها بشكل أكثر فعالية." (الإسكوا، 2024، ص 69)

المقترح العملي: إنشاء مجلس تنسيقي أعلى للحكم المحلي يضم ممثلين عن الحكومة المركزية (أو الحكومات) ورؤساء البلديات وممثلين عن المجتمع المدني، يكون هدفه الرئيسي: تنسيق السياسات الوطنية مع الاحتياجات المحلية، مناقشة توزيع الموارد المالية، حل النزاعات بين البلديات والجهات المركزية بشكل مؤسسي.
هذا المجلس سيمنع العزلة بين المركز والمحليات ويحول العلاقة من صراع على السلطة إلى شراكة في التنمية مما يعزز التماسك الوطني.

2. الإصلاح المالي وربط التمويل بالأداء:
يمثل الاستقلال المالي للبلديات العمود الفقري لفاعليتها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات المواطنين، ففي ظل الاعتماد شبه الكلي على التحويلات المتقطعة من الحكومة المركزية تُفقد البلديات الليبية قدرتها على التخطيط وضمان استمرارية تقديم الخدمات، مما يُضعف ثقة المواطن ويُعيد إنتاج دورة الإحباط، لذلك يأتي الإصلاح المالي ليعالج هذه المعضلة من خلال ضمان تمويل مستدام ومباشر، وربط الموارد بالإنجاز على الأرض لتحويل العلاقة من رعوية إلى عقد أداء حقيقي.

أ. ضمان تمويل مستدام ومباشر للبلديات:
أشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن "78% من البلديات الليبية تعتمد اعتماداً كلياً على التحويلات المالية من الحكومة المركزية، والتي كثيراً ما تتأخر أو لا تصل في موعدها." (UNDP, 2023, p. 12)
المقترح العملي: تخصيص نسبة ثابتة من الإيرادات العامة للدولة (مقترحة 20%) للبلديات يتم تحويلها بشكل مباشر وآلي إلى حساباتها وفقًا لمعايير موضوعية (كالكثافة السكانية، ومؤشرات الفقر، والحاجة التنموية)
تضمن هذه الآلية استقلالًا ماليًا يسمح للبلديات بالتخطيط طويل المدى لمشاريعها، ويقطع الطريق على استخدام التمويل كأداة للضغط السياسي والابتزاز من قبل السلطات المركزية.

ب. ربط التمويل بالإنجاز والشفافية (التمويل المشروط):
المقترح العملي: تطوير نظام (للتمويل القائم على النتائج) حيث يحصل كل مجلس بلدي على تمويل إضافي أو حوافز بناءً على تحقيق أهداف أداء محددة مسبقًا وقابلة للقياس مثل: نسبة تحسين في خدمة الكهرباء، تقليل التسرب في شبكات المياه، نسبة رضا المواطنين.
يحفز هذا النظام الكفاءة والمنافسة الإيجابية بين البلديات، ويرسخ ثقافة المساءلة أمام المواطن، حيث تصبح الإنجازات الملموسة هي الطريق الوحيد لضمان تدفق التمويل.

3. تعزيز المشاركة والشمولية:
لا يمكن للانتخابات البلدية أن تحقق شرعيتها أو فاعليتها دون مشاركة كافة شرائح المجتمع، خاصة الفئات التي ظلت تاريخياً على هامش الحياة العامة مثل النساء والشباب، إن ضعف تمثيل هذه الفئات ليس إشكالية عدالة اجتماعية فحسب بل هو إهدار لطاقات هائلة وتقويض لإمكانية صنع قرارات تتسم بالتوازن وتلبّي احتياجات المجتمع بكل تنوعه، لذا يجب أن تستهدف الحلول إزالة الحواجز الهيكلية والاجتماعية التي تحد من المشاركة الفعالة والتمثيل العادل.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أ. تعزيز المشاركة النسائية والشبابية عبر آليات إيجابية:
أشار تصريح نائبة الممثل المقيم في ليبيا (له إشارة سابقة) نهاية سنة 2024 بعد اعلان نتائج الانتخابات البلدية: "كانت انتخابات المجالس البلدية في ديسمبر 2024 لحظة حاسمة... حيث شكلت النساء 29% فقط من الناخبين وهي نسبة تؤكد على أن العمل لا يزال مطلوبا" (صوفي كيمخادزه، 2024)
المقترح العملي: اعتماد نظام الحصص (الكوتا) على المستوى البلدي، ليس فقط للتشريعات الوطنية ولكن في قوائم الترشح للمجالس البلدية أيضًا (مثل نظام التناوب في القوائم الانتخابية) يجب أن يكون ذلك مصحوبًا ببرامج بناء قدرات تستهدف النساء والشباب الراغبين في خوض المعترك الانتخابي.
البيئة المحلية هي الأكثر ملاءمة لبدء مشاركة المرأة والشباب، لأن القضايا المطروحة مباشرة وواقعية، الكوتا ليست غاية بحد ذاتها بل هي عكاز مؤقت لتصحيح اختلال تاريخي وضمان تمثيل كافة شرائح المجتمع.

ب. حملات توعية ناخبين مبتكرة ومركزة:
المقترح العملي: تطوير حملات توعية بالشراكة بين المفوضية العليا للانتخابات والجامعات ووسائل الإعلام المحلية ومنظمات المجتمع المدني، يجب أن تركز هذه الحملات على:
- نجاحات ملموسة لبلديات معينة (قصة نجاح بلدية مصراتة أو زليتن).
- توضيح الفرق بين الانتخابات البلدية (التي تمس الحياة اليومية) والانتخابات الوطنية.
- كيفية مساءلة الأعضاء المنتخبين محليًا.
يساهم هذا في معالجة (انعدام الثقة) الذي يدفع البعض للعزوف عن المشاركة، ويبني ثقافة سياسية جديدة قائمة على المساءلة المحلية والمصلحة العامة بدلاً من الولاءات التقليدية الضيقة.

4. تعزيز الأمن والمراقبة:
يشكل انعدام الأمن والتحديات اللوجستية عقبة كبرى أمام إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية، حيث تهدد أعمال العنف والعزوف الناخبين وصناديق الاقتراع على حد سواء، في ظل ضعف سيطرة الدولة على احتكار العنف تبرز الحاجة إلى تبني آليات مرنة وغير تقليدية للحماية تعتمد على الشرعية المجتمعية، إلى جانب تعزيز آليات الرقابة المحلية والدولية لضمان نزاهة العملية وبناء الثقة في نتائجها.

أ. آليات حماية غير تقليدية للعملية الانتخابية:
أشار بيان بلدية زليتن (2025) بعد الهجوم على مبنى مكتب المقوضية في زليتن (له إشارة سابقة): "نؤكد أن مثل هذه الأفعال لن تزيدنا إلا إصرارا على الوقوف صفا واحدا خلف مفوضية الانتخابات... وتأمين أجواء انتخابية نزيهة وشفافة تحفظ السلم الأهلي." (بلدية زليتن، 2025)
المقترح العملي: تشكيل لجان حماية شعبية في كل بلدية من وجهاء المجتمع وشخصياته المحترمة، وممثلين عن العائلات والقبائل، مهمتها الأساسية الحوار المجتمعي لمنع العنف وحماية المراكز الانتخابية بشكل سلمي، وليس مسلح، هذا إلى جانب الدعم الأمني الرسمي حيثما أمكن.
في غياب احتكار الدولة للعنف يصبح الحل الأنجح هو تعبئة المجتمع نفسه لحماية خياره الديمقراطي، هذه اللجان تستند إلى الشرعية الاجتماعية والقبلية الموجودة لتحييد أي محاولات للتخريب كما حدث في زليتن.

ب. تعزيز دور المراقبة المحلية والدولية:
المقترح العملي: تسهيل عمل مراقبي الانتخابات المحليين من منظمات المجتمع المدني بتدريبهم وتزويدهم بالموارد، والسعي للحصول على دعم تقني دولي لمراقبة العملية دون أن يتحول إلى وصاية، لتعزيز مصداقية النتائج محليًا ودوليًا.
المراقبة المستقلة هي أكبر ضمانة لنزاهة العملية ونتائجها، وهي تزيد من ثقة الناخب وتقلل من حجج المتربصين بالعملية برمتها.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (2) مقارنة: إطار تنفيذي موجز للحلول المقترحة.

الحل / المقترح	الجهة المنفذة المقترحة	الجدول الزمني (مقترح)	مؤشرات قياس النجاح
إصدار قانون موحد	مجلس النواب + الحكومة الوفاقية + دعم تقني من UNSMIL	12-18شهرًا	اعتماد القانون من 75% من الكتلة النيابية، وبدء تطبيقه في 3 بلديات كمرحلة أولى.
التمويل المضمون (20%)	وزارة المالية + البنك المركزي	سنوي (ضمن الموازنة)	وصول التحويلات إلى 90% من البلديات في الموعد المحدد دون تأخير.
المجلس التنسيقي الأعلى	رئاسة الوزراء + اتحاد البلديات	6أشهر	عقد اجتماعين دوريين على الأقل سنويًا بحضور جميع الأطراف.
نظام الكوتا المحلية	المفوضية العليا للانتخابات + البرلمان	فوري (في الانتخابات القادمة)	ارتفاع تمثيل النساء في المجالس البلدية إلى 25% على الأقل في الدورة القادمة.
لجان الحماية الشعبية	البلديات + وجهاء المجتمع	فوري (قبل كل استحقاق)	انخفاض عدد الحوادث الأمنية في المراكز الانتخابية بنسبة 50% على الأقل.

المصدر: اجتهادات الباحث بالاعتماد على المعطيات الأنية.

الخلاصة: تمثل الحلول والمقترحات المطروحة خارطة طريق عملية لتحويل الانتخابات البلدية من مبادرة محلية هشة إلى ركيزة استراتيجية لبناء الدولة في ليبيا، فالإصلاح القانوني وحده لن يجدي دون استقلال مالي، والتمويل لن يكون فعالاً دون مشاركة شعبية واسعة ومحمية، المفتاح هو تبني نهج تدريجي واقعي يبدأ بتعميق النجاح في البلديات التي أثبتت جدارتها (مصراتة، زليتن، إلخ) واستخدامها كنماذج يحتذى بها، بينما تعمل الآليات الوطنية (القانون، التمويل، التنسيق) على تهيئة البيئة الحاضنة لتوسيع نطاق هذا النجاح ليشمل كل ليبيا، يمكن للانتخابات البلدية أن تفي بوعدها كأداة حقيقية لتعزيز الاستقرار.

خاتمة:

تؤكد هذه الدراسة أن الانتخابات البلدية في ليبيا تمثل نموذجاً ناجحاً وملهماً في مسيرة بناء الدولة، حيث أثبتت قدرة استثنائية على تجاوز إخفاقات المستوى الوطني المركزي، فعلى الرغم من التحديات الأمنية والقانونية والمالية الجسيمة، نجحت هذه الانتخابات في خلق قنوات اتصال مباشرة بين المواطن والسلطة، وتحسين الخدمات بشكل ملموس، وبناء جسور من الثقة المبنية على الأداء والإنجاز وليس على الخطابات الشعبوية. لقد أصبحت هذه الانتخابات مشروعاً مجتمعياً وسياسياً حقيقياً يعبر عن إرادة شعبية جارفة للتغيير السلمي من القاعدة، مما يجعلها ركيزة أساسية لا غنى عنها لأي مسار حقيقي نحو الاستقرار الدائم وإعادة بناء العقد الاجتماعي المنشود في ليبيا.

النتائج:

1. أثبتت الانتخابات البلدية تفوقاً واضحاً في نسب المشاركة والمصداقية مقارنة بالانتخابات الوطنية، مما يعكس ثقة المواطن الليبي الأعلى في الحكم المحلي القريب من همومه اليومية.
2. تمثلت أبرز الآليات التي تعزز الثقة في تقريب صنع القرار، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية والمحاسبة، وإشراك الفئات المهمشة، وبناء السلام المحلي من خلال إدارة الاختلافات بشكل عملي.
3. لا تزال فعالية الانتخابات البلدية مقيدة بتحديات جوهرية، أبرزها غياب إطار قانوني موحد، وضعف الاستقلال المالي، واستمرار التهديدات الأمنية، وهشاشة البنية التحتية الإدارية.

التوصيات:

1. إصدار قانون موحد للحكم المحلي، يضمن صلاحيات تشريعية ومالية وإدارية واضحة للمجالس البلدية، ويوحد الإجراءات الانتخابية تحت إشراف المفوضية العليا للانتخابات.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. ضمان تمويل مستدام ومباشر، من خلال تخصيص نسبة ثابتة (مقترحة 20%) من الإيرادات العامة للبلديات، وربط جزء من التمويل بتحقيق أهداف أداء ومؤشرات رضا المواطنين.
3. تعزيز المشاركة والتمثيل العادل، باعتماد نظام الحصص (الكوتا) على المستوى البلدي لضمان مشاركة فعالة للنساء والشباب، وتنفيذ حملات توعية تركز على نجاحات التجربة المحلية وكيفية المساءلة.
4. تبني آليات حماية غير تقليدية، بتشكيل لجان حماية شعبية من وجهاء المجتمع لحراسة العملية الانتخابية سلمياً، وتسهيل عمل مراقبي الانتخابات المحليين والدوليين لضمان النزاهة.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر العربية:

1. المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات IDEA (2025) تقرير الحالة العالمية للديمقراطية 2024، تعزيز شرعية الانتخابات في زمن عدم اليقين الجذري، رابط: https://www.idea.int/gsod/2024/
2. أطلس أنظمة الحصص الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي (2015) الناشر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، النسخة العربية، رابط: *https://www.idea.int/sites/default/files/publications/Atlas-of-Electoral-Gender-Quotas-Arabic-PDF.pdf*
3. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (2024) تقرير: تعزيز العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني، ورشة عمل في بوتان 25-27 سبتمبر2024، رابط: https://www.idea.int/news/fostering-collaboration-strengthening-ties-between-parliament-and-civil-society
4. الأسكوا (2024) تقرير الحوكمة في المنطقة العربية، العدد الخامس حوكمة أساسها الإنسان للنهوض بعد النزاع، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، رابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-governance-report-5-arabic.pdf
5. الاسكوا (2021) رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات: رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخارطة طريق للتنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، رابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/vision-libya-towards_prosperity-justice-strong-state-institutions-arabic.pdf
6. العدالة الانتخابية (2012) دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العمليات الانتخابية سلسلة الأدلة، رابط: https://www.idea.int/sites/default/files/publications/electoral-justice-handbook-AR.pdf
7. الانتخابات ومنع نشوب النزاعات UN (2009) دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فريق الحكم الديمقراطي، مكتب السياسات الإنمائية، كتاب رابط: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/ly/UNDP-election-conflict-guide-Arabic.pdf
8. الاسكوا (2024) الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027، رابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/national-strategy-social-justice-libya-2025-2027-arabic.pdf
9. إنتصار خريجي و رضا اللوح (2024) آفاق الحكم المحلي في ليبيا: تأطير النقاش للاستقرار بعد الصراع، موجز سياسات ّ منّصة المتوسط أكتوبر 09/2024 منصة مستقبل ليبيا مدرسة الحكومة جامعة لويس جويدو كارلي، رابط: https://mp.luiss.it/wp-content/uploads/2024/10/Local-Governance-Kherigi-AR-1.pdf
10. حمزة أطيش وأنورالفيتوري (2021) إصلاح الإدارة العامة في ليبيا، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، سيسرك، كتاب رابط: https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/777.pdf
11. مكتب المفوض السامي (2022) "حقوق الإنسان والانتخابات" كتيب عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات، سلسلة التدريب المهني العدد 2 التنقيح 1 رابط: *https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Human-Rights-and-Elections_AR.pdf*
12. موسوعة ستانفورد للفلسفة (2014) الشرعية السياسية، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط د لينا مرزوق 2022، رابط: https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2022/02/83uh3.pdf
13. بلدية مصراتة (2024)بيان المجلس البلدي مصراتة بشأن الانتخابات البلدية، الاثنين 1 يوليو 2024 بلدية مصراتة، مكتب العلاقات والاعلام. رابط: https://www.facebook.com/photo.php?fbid=790603009926029&id=100069290106630&set=a.247372917582377

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

14. بلدية زليتن (2025) بيـــان استنكـــار حول الهجوم المسلح الذي تعرض لهُ مكتب الإدارة الانتخابية زليتن، يوم 2025/08/12 رابط: https://www.facebook.com/zlitenMC?locale=ar_AR
15. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2024) بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تبارك الإنجاز الديمقراطي: الانتخابات البلدية الليبية، رابط: https://unsmil.unmissions.org/ar/
16. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2025) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تزور مراكز الاقتراع وترحب بنجاح الانتخابات في 26 بلدية، 17 أغسطس 2025، كلمة عبدالحكيم الشعاب ،رابط: https://unsmil.unmissions.org/ar/
17. صوفي كيمخادزه (2024) تصريح: عام من الإنجازات والشراكات والإمكانات من أجل ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 31 ديسمبر 2024، رابط: https://www.undp.org/ar/libya/blog/am-mn-alanjazat-walshrakat-walamkanat-mn-ajl-lybya
18. هانا تيتيه (2025) إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا السيدة هانا تيتيه، أمام مجلس الأمن - 21 آب/ أغسطس 2025، رابط: https://unsmil.unmissions.org/ar/

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1. International IDEA. (2022). Electoral Integrity in Post -Conflict Societies: Lessons from Libya. p. 45.
2. Libya Barometer. (2023). Voter Turnout Trends in Libya Municipal vs. Parliamentary Elections. p. 12.
3. Brookings Institution. (2023). Local governance and stabilization in Libya: The municipal elections experiment. Brookings. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2023/05/Libya-Local-Governance.pdf
4. United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Libya annual report 2023: Supporting local governance and peacebuilding. https://www.undp.org/libya/publications/undp-libya-annual-report-2023
5. United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2023, December). Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya. United Nations Security Council. https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/sg_report_on_unsmil.pdf
6. Fukuyama, F. (2004). State-building: Governance and world order in the 21st century. Cornell University Press. p. 58.
7. Lijphart, A. (1999). Patterns of democracy: Government forms and performance in thirty-six countries. Yale University Press. p. 34.
8. United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Supporting Local Governance in Libya. Retrieved from: https://www.undp.org/libya/publications/supporting-local-governance-libya (p. 12)
9. United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2023). Libya Situation Report. Retrieved from: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/libya_situation_report_2023.pdf
10. National Democratic Institute. (2023). Observing Libya's Municipal Elections. P8. https://www.ndi.org
11. Wehrey, F. (2022). Tribalism and Power in Post-Gaddafi Libya. Oxford University Press. p. 117.
12. Putnam, R. D. (1993). Making democracy work: Civic traditions in modern Italy. Princeton University Press. p. 89.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).